في التقرير الأسبوعي الصادر عن الشركة الكويتية - الصينية الاستثمارية :

انفتاح البورصة السعودية سيجذب اهتماماً كبيراً من المستثمرين العالميين

من المرتقب أن يفتح سوق الأسهم السعودي «تداول» أبوابه أمام المستثمرين الأجانب في 2015. هذه الخطوة جعلت الحكومات والشركات الخليجية خارج نطاق المملكة تفكر بأبعاد هذا الأمر على بلدانها، ناشئا المخاوف لدى هذه الدول من إمكانية سحب المستثمرين لأموالهم من أسواقها وضخها في الشركات السعودية، الأمر الذي سيخلف معه خروج تدفقات سيولة سريعة مما يؤثر سلبا على البورصات المحلية. ومع ذلك، بالنظر إلى أنماط الاستثمار في المنطقة، والشواهد من الأحداث المماثلة السابقة، وعوامل الدورة الاقتصادية الحالية، ستتبدد هذه المخاوف بشكل كبير.

أولاً، تظهر طريقة الاستثمار التقليدية في المنطقة أن أي إعادة توزيع للأصول بطريقة مفاجئة هو أمر مستبعد. فالمستثمرون المؤسساتيون بمنطقة الخليج، واللاعبون الرئيسيون في المنطقة، لا يسحبون أصولهم من بلد واحد لاستثمارها في بلد آخر، إذ يسير هؤلاء وفق منهجية أكثر تدرجا، وعند اتخاذهم القرار لزيادة انكشافهم على بلد، فإن التغير يتم تنفيذه عبر استثمارات تقليدية، دون تجريد أصولهم من الأسواق الأخرى، إضافة إلى ذلك، هذه المؤسسات غالبا ما تتبع توزيعات قائمة على قواعد، بمعنى انه يتعين عليها توزيع أصولها عبر البلدان بعد وجود قاعدة موضوعة مسبقا، بحيث تكون مربوطة عادة بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي العالمي للبلد. كما أنها مضطرة للحفاظ على نسبة مئوية معينة في محافظها في كل بلد، هذا القيد المفروض على استراتيجيتها يقلص من مستوى التقلب بشكل عام.

ثانيا، لم يحدث أن حرّضت أحداث مماثلة على إعادة توزيع رأس المال في المنطقة. على سبيل المثال، في يونيو 2014، تمت ترقية سوقي قطر ودبي من مؤشر «الأسواق شبه الناشئة» إلى مؤشر «الأسواق الناشئة»، وهذه الخطوة التي أعلن عنها في بداية 2013، تؤدي في الغالب إلى زيادة في تدفقات رأس المال الأجنبية، ونتيجة لحجم الاستثمارات القادمة من مستثمرين مؤسساتيين أجانب التي تلقاها السوقين بشكل ملحوظ، ارتفعت التدفقات في سوق دبي من 203 مليون دولار في 2012 إلى 709 مليون دولار في 2013، بينما كان التغير أكبر في قطر، فبعد أن خرجت تدفقات بقيمة 925 مليون دولار من السوق عام 2012، بلغ صافي التدفقات دخل السوق 616 مليون دولار في عام 2013. ومع ذلك، لم تأت هذه الزيادات من سحب الاستثمارات من بلدان أخرى، على سبيل المثال في الكويت، تراجعت التدفقات التي تأتي من هؤلاء المستثمرين بشكل طفيف في 2013 (509 مليون دولار) مقارنة بعام 2012 (639 مليون دولار). من الدروس المستفادة الأخرى هي أن ترقية هذين السوقين لم ترفع نسبة المستثمرين الأجانب من الناحية النسبية. ففي 2014، ارتفعت نسبة الأسهم القطرية المستحوذة من أجانب من 8% إلى 9.1%. بينما في دبي، إرتفعت من 17% إلى 17.3%. وشهدت أبوظبي تغيرا ماثلا، إذ ارتفعت نسبة استحواذ الأجانب من 10.4% إلى 11.4%. ونظراً إلى أن سوقي قطر ودبي شهدا عوائد ضخمة خلال تلك الفترة بلغت 55% و119% على التوالي، فقد ترتب على الأمر زيادة في الطلب أتت معظمها من مستثمرين محليين، هؤلاء قاموا ربما بتحويل مصادر من أصول أخرى إلى أسهم من هذه البلدان. وهو ما يتفق مع النتائج التي استخلصها صندوق النقد الدولي حول المحافظ الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تظهر انحيازاً محلياً قوياً في المنطقة. فالمستثمرون الخليجيون يفضلون الاستثمار في أسواقهم المحلية.

رسم بياني بنسبة تملك الأسهم بين المستثمرين

ثالثا، بما أن معظم الاستثمارات التقليدية في السعودية قد يكون مصدرها مستثمرون في الخليج، فإن هذا الأمر سيخفف من تأثير التغيرات التنظيمية، فالمستثمرون الخليجيون لديهم انكشافا غير محدود على السوق السعودية، مما يقلص من إمكانية إعادة توزيع رؤوس الأموال بشكل كبير يلي هذا التغير. كما قد يكون المستثمرون الخليجيون قادرون على أخذ مراكزهم تدريجيا دون الحاجة إلى انتظار الموافقة رسميا على تغيير التشريع. علاوة على ذلك من المرجح أن يكون تحرير السوق تدريجيا من خلال قيود أولية تفرض على المستثمرين الأجانب الذين ربما سيلجأون إلى اتخاذ موقف حذر في المراحل الأولى مما يقلل مرة أخرى فرصة حصول أي تعديل سريع.

أخيراً، ستخفض عوامل دورة التقلبات الاقتصادية من تأثير انفتاح سوق تداول. فانهيار أسعار النفط في الأشهر الستة الماضية خفف من ثقة المستثمرين الإقليميين. ورغم التعافي الخجول مؤخراً، إلا أن سعر برميل النفط لا يزال اقل بنسبة 50% مقارنة بمستوى يونيو 2014. وفي حال لم ترتفع أسعار النفط، فإن قدرة إنفاق الحكومة السعودية التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي، وعامل رئيسي يفسر أداء الشركات المدرجة في السوق، ستتأثر بشكل كبير. إضافة إلى ذلك، سيكون على السعودية المنافسة من أجل جذب اهتمام المستثمرين مع أسواق مهمة جديدة مثل الصين، التي تصنف بورصتها حاليا كسوق ناشئ وفق مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI). كما شرعت الصين في عملية تحرير لسوقها من خلال تسهيل دخول المستثمرين الأجانب تدريجيا وتملكهم أسهم في شركاتها المدرجة.

إذا فتحت السوق السعودية أبوابها في 2015، فإنها ستجذب اهتماما كبيرا من المستثمرين الأجانب، لكن العملية ستكون تدريجية، وتأثيرها معتدلا على المنطقة. ومن المستبعد الآن حدوث أي عملية سحب كبيرة للسيولة من الأسواق الكويتية والإماراتية أو أي بلد خليجي آخر وضخها في سوق تداول.

وفقاً لأحدث تقارير إرنست ويونغ «EY»

انخفاض نشاط صفقات النفط والغاز في الشرق الأوسط خلال 2014

قيمة صفقات صناعات المنبع بالمنطقة بلغت 0.3 % فقط من إجمالي قيمتها عالمياً في 2014

قطاع «التنقيب والإنتاج» هو الوحيد الذي شهد صفقات في عام 2014

دبي: وفقاً للتقرير الذي أعدته إرنست ويونغ (EY) حول صفقات النفط والغاز على المستوى العالمي في عام 2014، فإنه على الرغم من تمتع منطقة الشرق الأوسط بمستوى عال من احتياطيات وإنتاج النفط والغاز، إلا أن نشاط الصفقات الحالي والسابق في المنطقة منخفض نسبياً مقارنة بنشاط الصفقات العالمية.

وشهد نشاط صفقات النفط والغاز في الشرق الأوسط هدوءاً في عام 2014، إذ اقتصرت الصفقات على صناعات المنبع (التنقيب والإنتاج)، حيث شكلت قيمتها 0.3% فقط من إجمالي قيمة صفقات صناعات المنبع على المستوى العالمي في عام 2014، وهي أدنى نسبة خلال السنوات الخمس الماضية. وفي سياق تعليقه على التقرير قال ديفيد بيكر، رئيس خدمات استشارات الصفقات في قطاع النفط والغاز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى (EY): «قبيل تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، كانت أسعار النفط مستقرة على نحو غير اعتيادي على مر السنوات الثلاث الماضية، وكانت أسعار التداول تتراوح بشكل عام بين 100 إلى 120 دولاراً للبرميل، وذلك على الرغم من اندلاع بعض الأحداث الجيوسياسية الكبرى. وعندما انخفضت أسعار النفط، فوجئ الكثيرون بسرعة ومدى تصحيح الأسعار». وقد استجاب القطاع من خلال إطلاقه مؤخراً لعدد من الإعلانات والبيانات المتعلقة بخفض الإنفاق على المشاريع والنفقات الرأسمالية». وأضاف بيكر: «أما على الصعيد العالمي نتوقع أن تعزز سوق صفقات الدمج والاستحواذ في قطاع النفط والغاز مكانتها خلال عام 2015، مع توجه الشركات لإعادة توزيع رأس المال لتحسين محافظها الاستثمارية وإلغاء الأنشطة الضعيفة والمنخفضة الأداء مع استمرارها في السعي نحو انتهاز فرص الاستحواذ التنقيب والإنتاج ذات الديونية العالية وصولاً إلى تلك الشركات التي تعاني من عدم استقرار في التكاليف الحدية في حالة تغير نسبة الإنتاج. وفي الختام، قد يكون انخفاض الأسعار مفيداً لشركات الصناعات الوسطى (النقل والتخزين والتسويق) وصناعات المصب (التكرير والمعالجة)، إلا أن الشركات التي تشكل فروعاً من شركات النفط المتكاملة قد تتعرض لمزيد من الضغط للتخلص من سلاسل القيمة.

فيما يخص صناعات المنبع، فإنه بينما انخفض عدد الصفقات من 32 صفقة في عام 2013 إلى 12 صفقة فقط في عام 2014، انخفضت قيمة تلك الصفقات بشكل طفيف إلى حوالي 600 مليون دولار أمريكي. وقد توزع نشاط الصفقات في منطقة الشرق الأوسط على دول عدّة، مثل الإمارات العربية المتحدة والعراق اللتان شهدتا صفقات متعددة.

وتماشياً مع السنوات الثلاث الماضية، لم يتم إنجاز أي صفقة في قطاع الصناعات الوسطى (النقل والتخزين والتسويق) في عام 2014، ويعد هذا الأمر نتيجة طبيعية للمستوى المرتفع جداً من الاستحواذ الحكومي على هذه الأصول ذات الأهمية الاستراتيجية، وبالتالي ندرة تداولها وتوافرها في السوق. أما بالنسبة لقطاع صناعات المصب (التكرير والمعالجة)، فلم تشهد منطقة الشرق الأوسط أي صفقة، مقارنة بصفقات محدودة جداً في عامي 2012 و2013.

وأضاف ديفيد قائلاً: «نتوقع عدداً من مشاريع ترقية المصافي ومشاريع توسعة محتملة في المنطقة، قد تؤدي إلى بعض النشاط على صعيد الصفقات في المستقبل، وسوف يعتمد مستقبل الصفقات في صناعة النفط والغاز إلى حد كبير على مقدار تذبذب أسعار النفط، وطول الفترة التي يستغرقها تحقيق الاستقرار في الأسعار».

بمشاركة أكثر من 300 موظف وطلبة المدارس والمتطوعين

شراكة بين إيكويت وهيئة البيئة وجيبكا لحملة بيئة بلا نفايات في الكويت

تم إطلاق حملة بيئة بلا نفايات لتنظيف الشواطئ في دولة الكويت للسنة الثالثة على التوالي بالشراكة فيما بين شركة ايكويت للبتروكيماويات، اول شراكة عالمية كويتية في هذا القطاع الصناعي، والهيئة العامة للبيئة والاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا).

وتمت الفعالية خارج الجزيرة الخضراء على الواجهة البحرية بالشراكة مع بلدية الكويت، والجمعية الكويتية لحماية الحيوان وبيئته، وشركة المشروعات السياحية، وذلك بحضور أكثر من 300 شخص من موظفي الشركة وطلبة المدارس وغيرهم من المتطوعين، حيث تم جمع 1813 كيلوغراما من النفايات.

وقال المدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله أحمد الحمود الصباح «رسمت الهيئة العامة للبيئة استراتيجية علمية ممنهجة تقوم على اسس تعزيز وترسيخ المفاهيم البيئية الداعية الى المحافظة على البيئة من خلال المشاركة في جميع الفعاليات التي من شأنها ان تسهم في زيادة الوعي لدى المواطنين والمقيمين. وارتكزت الرؤية الجديدة على مبدأ الشراكة المجتمعية ودعم التوجه العام للمحافظة على البيئة بكافة اشكالها والتقليل من نسب المخلفات المنزلية التي باتت تشكل هاجسا كبيرا لارتفاع كميتها وعدم القاء المخلفات في الاماكن المخصصة لها واستنزاف المياه، ومن هذا المنطلق فان الهيئة العامة للبيئة تدعو المواطنين والمقيمين مرتادي البر والبحر الى المحافظة على النظافة العامة وعدم القاء مخلفاتهم بصورة عشوائية مما ينسب بتشويه المكان حيث ان المجتمعات المتمدنة هي من تجعل محيطها يعكس صورتها الحضارية، ان الهيئة ومن خلال قانونها الجديد رقم 42 لسنة 2014 سوف تمارس صلاحياتها الرقابية على مؤسسات وهيئات ووزارت الدولة وان هناك قوانين رادعة ومخالفات مالية وغيرها سيتم تنفيذها على جميع المخالفين دون استثناء . وتأتي هذه القوانين متسقة مع التوجه العام للدولة ومع رؤية الهيئة العامة للبيئة بأن تكون دولة الكويت احدى الدول المتطورة في الشأن البيئي وان يكون الانسان هو الهدف والصحة العامة هي المطلب. وقد ارست الهيئة العامة للبيئة دعائم علاقات ذات اتصال مباشر مع مختلف شرائح المجتمع لتكون المواطن والمقيم شركاء في النجاح من اجل بيئة افضل انطلاقا من شعارنا وهو ((بيئتنا حياتنا فلنحافظ عليها)). وفي الختام لايسعدني الا ان اتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم بهذه الحملة ، مثمنين ان تتظافر الجهود من اجل الصالح العام».

حرصاً منها على مواكبة كل الفعاليات الإجتماعية الهادفة

«VIVA» تشارك في معرض ومهرجان صناع الاقتصاد وفرص العمل

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، للشغل الاتصالات الأسرع نمواً في الكويت، عن مشاركتها في معرض ومهرجان صناع الاقتصاد وفرص العمل ، الذي ينظمه مكتب التدريب الطلابي والخريجين بكلية العلوم الادارية – جامعة الكويت في الفترة من 10-12 مارس 2015.

قال الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية في VIVA انس يوسف العتيقي: «تأتي مشاركة VIVA متمثله بقطاع الموارد البشرية في هذا الحدث السنوي ضمن الحرص الدائم على دعم الشباب الكويتي في مختلف المجالات، وتأكيدا على الأولوية التي تضعها الشركة في تعزيز دورها بالتعاون مع الجهات المعنية لخدمة وإتاحة الفرص لإستقطاب الشباب الكويتي بما يتماشى مع اهداف الشركة وإستراتيجية الموارد البشرية وخطتها للتنمية الطاقات البشرية في توفير فرص عمل تلائم تخصصاتهم وتحقق طموحاتهم المهنية والمحافظة على نسبة التكويت التي عهدتها الشركه والتي تتعدى ال 67% من تخبة الكفاءات الوطنية».

وأضاف العتيقي: «تحرص VIVA دائما على مواكبة كافة الفعاليات الاجتماعية الهادفة إلى ترسيخ مكانتها في السوق المحلي، من خلال دعم وتأهيل الكوادر الوطنية الذين هم الثروة الحقيقية لبناء المجتمع. كما تلتزم بالاستثمار في المبادرات التي تشجع تلك الكوادر على الانضمام لقطاع الاتصالات من خلال تواجد جناح VIVA في المعرض، والالتقاء بالكفاءات الواعدة من الطلبة الخريجين وتعريفهم على طبيعة العمل في القطاع الخاص، وإتاحة الفرصة لهم التقدم بطلبات التوظيف مرفقة بالسيرة الذاتية ليتم النظر فيها ومعرفة متطلبات واحتياجات سوق العمل وتحديد إمكانية الانضمام إلى فريق VIVA».

أضخم مهرجان رياضي محلي توّج أكثر من 120 فائزاً

الآلاف شاركوا في سباق بنك الكويت الوطني الحادي والعشرين رافعين شعار «لنمش معاً»

المطر: «الوطني» يعتز بواجبه الاجتماعي وخدمة المجتمع

البنك يفخر بإطلاقه هذه المبادرة المستمرة منذ عقدين دعماً للصحة في البلاد

ثلاثة فائزين بسيارات Renault 2015 من مجموعة البابطين

انطلق سباق بنك الكويت الوطني للمشي أول من أمس تحت شعار «لنمش معاً». وقد شارك آلاف المتسابقين في سباق تنافسي بدأ من شارع الخليج العربي باتجاه حديقة شاطئ الشويخ التي شهدت تنظيم مهرجان تكريمي توّج خلاله أكثر من 120 فائزاً. وشارك في هذا الحدث الرياضي الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت صلاح الفليج والرئيس التنفيذي لمجموعة البابطين صالح البابطين وقيادات من البنك بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الرياضية والاجتماعية.

وفي كلمتها، قالت المدير التنفيذي لإدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني منال فيصل المطر إن بنك الكويت الوطني يفخر بأنه أول المبادرين بإطلاق هذا المهرجان الرياضي الضخم قبل 21 عاما دعما للصحة والرياضة في الكويت. وأعربت المطر عن سعادتها بالنجاح الباهر الذي يواصل سباق الوطني السنوي للمشي تحقيقه عاما بعد آخر والمشاركة الجماهيرية الضخمة التي تتجاوز التوقعات في كل مرة.

وأشادت المطر بالدعم والتعاون الملموس الذي وفرته مختلف الوزارات والمؤسسات بهدف ضمان نجاح السباق الذي بات الجميع ينتظره في مثل هذا الوقت من كل عام، وفي مقدمتها وزارتي الصحة والداخلية الى جانب الاتحاد الكويتي لألعاب القوى.

وأضافت المطر أن بنك الكويت الوطني حرص منذ إطلاقه هذه المبادرة قبل 21 عاما على دعم صحة الأفراد والمجتمع، مشيرة إلى أن هذا الحدث السنوي يمثل أحد أبرز مبادرات البنك الوطني في المسؤولية الاجتماعية بما يعكس التزامه بدعم كل ما من شأنه أن يدفع بالتنمية الاجتماعية بمختلف أوجهها الصحية والرياضية والتعليمية وخلاقها.

وأكدت المطر أن بنك الكويت الوطني يحافظ على موقعه كأكبر المساهمين في خدمة المجتمع الكويتي من خلال تمسكه بنهجه وثقافته المتأصلة في المسؤولية الاجتماعية، آخذاً على عاتقه تكريس هذه الثقافة من خلال إطلاقه البرامج الاجتماعية الحيوية المهمة التي تغطي التعليم والصحة والتوظيف والتدريب والدعم الاجتماعي والمبادرات الرياضية والنشاطات البيئية.

وقد انطلق المتسابقون من ثلاث نقاط رئيسية توزعت بين أبراج الكويت وسوق شرق وحديقة شاطئ الشويخ واجتازوا مسافة بلغت 8 كلم للرجال و6 كلم للنساء و4 كلم للأطفال. وقد كان شارع الخليج العربي في جهوزية تامة لاستقبال المتسابقين منذ ساعات الصباح الأولى، بعد أن استكمل متطوعو بنك الكويت الوطني كافة الاستعدادات التنظيمية والوقائية اللازمة لتأمين سلامة المتسابقين بالتعاون مع المسعفين وفرقة الطوارئ الطبية التابعة لوزارة الصحة التي قامت بتوفير الأدوات والوسائل اللازمة تحسبا لحالات الطوارئ.

أما حفل الختام، فقد حمل العديد من المفاجآت والفعاليات الترفيهية والمسابقات المجزية بجوائزها العديدة للمتسابقين والجمهور على حد سواء. وقد شهد السباق تكريم الفائزين العشرة الأوائل عن كل فئة من الفئات العمرية المشاركة في السباق والفائزين من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما جرى سحب على ثلاث سيارات Renault 2015 مقدمة من مجموعة البابطين.

انطلق السباق المخصص للأطفال واليافعين من نادي أصدقاء زينة في حديقة شاطئ الشويخ، وقد شارك أكثر من ألفي طفل وطفلة بين عمر 5-15 سنة الذين حضروا للتنافس وسط أجواء التسلية والمرح تحت اشراف المتطوعين من البنك الوطني.

ومع انتهاء السباق أقام بنك الكويت الوطني حفلا تكريميا للفائزين عن هذه الفئة، كما قدم مجموعة من البرامج المنوعة والمسلية لهم إضافة الى مسابقات استعراضية تخللها توزيع جوائز ومفاجآت.

وقد عمّ شارع الخليج بآلاف المتسابقين الذين انطلقوا من نقاط سباق مختلفة انتهت جميعها في حديقة الشويخ. فقد بدأت النساء سيرهن من سوق شرق في رحلة الـ 6 كلم، وقطع الرجال مسافة 8 كلم من أبراج الكويت نحو نقطة النهاية الموحدة في حديقة شاطئ الشويخ.

وسادت الأجواء الحماسية بين المشاركين الذين أظهروا الكثير من الإصرار لاجتياز المسافة المحددة والفوز بالمراكز الأولى. وشهدت المراحل الأخيرة من السباق منافسة قوية خاصة من المشاركين الذين واظبوا على المشاركة في هذا السباق في السنوات السابقة وذلك بهدف الحفاظ على مراكزهم والمنافسة على المزيد من الميداليات.

وقد توّج بنك الكويت الوطني في ختام السباق أكثر من 120 فائزا بينهم الأوائل عن الفئات الاثنتي عشر المشاركة في سباق المشي. حيث تم تقسيم المشاركين المتسابقين الى 12 فئة بين إناث وذكور بحسب فئاتهم العمرية، حيث جرى تكريم أول عشر فائزين من كل فئة ومكافأتهم.

كما جرى توزيع عشرات الجوائز القيمة على الحضور المشاركين الذين كان لهم فرصة المشاركة في البرنامج الختامي الذي نظمه بنك الكويت الوطني في نهاية السباق وتخلله العديد من المفاجآت والفعاليات الترفيهية والمسابقات.

تكريم الفائز الأول